يجب ان يكون محيطا بالكل والا يلزم الخلاء او الاتناس مع تقدير التناهي الثاني
الجهة موجودة ذات وضع لانها مشار اليها اشارة حسية ومقصد للمتحرك
بالوصول اليه وكل ما هو مشار اليه اشارة حسية ومقصد للمتحرك بالوصول اليه
يكون موجودا غير مجردة اي ذات وضع فالجهة موجودة غير مجردة عن المادة اي يكون
ذات وضع قوله بالوصول اليه اشارة الى جواب دخل مقدر تقريره ان يقال لانسلم
ان كل ما هو مقصد للمتحرك يجب ان يكون موجودا فان البياض مقصد للمتحرك من
السواد اليه لكنه ليس بموجود فاجاب بان الجهة لكونها مقصد المتحرك بالوصول اليه
لا بتحصيله تكون موجودا او المتحرك من السواد الى البياض مقصده تحصيل البياض
فيه ان
لا الوصول اليه والجهة ليست بجسم لان الجهة ليست بمنقسمة وكل جسم منقسم وانما
قلنا الجهة ليست بمنقسمة لانها لو كانت منقسمة فاذا وصل المتحرك الى ما نفرضها
اقرب الجزئين من المتحرك فان وقف فيها فالجهة لا ما بعده فما فرضناه جهة فثم جهة
لا هو وان لم يقف فلا يخلو اما ان يتحرك عن الجهة فكذلك لان ما وصل اليه هو الجهة
لا جزء الجهة واما ان يتحرك الى الجهة فالجهة ما بعده فما فرضناه جهة لا يكون جهة فان قيل
القسمة غير حاصرة فانه يجوز ان يتحرك جزء الجهة لانها والجواب بانا لم نحكم في الشيء
المنقسم اما عن جهة او الى جهة وبعد التسمان الاولان والشيء الذي وقع فيه
الحركة هو المسافة لا الجهة واذا كانت الجهة موجودة غير مجردة وليست بجسم يكون
جسمانية ثم الجهة على قسمين قسم يتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال والقدام والخلف

وقسم لا يتبدل وهو ما يكون بالطبع وهو فوق وسفل والجهات المتبدلة بالفرض
غير متناهية لان الجهة طرف الامتداد ويمكن ان يفرض في جسم امتدادات غير متناهية
فيكون لكل طرف منها جهة والحكم بان الجهات ست مشهور وليس بحق والحد للجهتين
بالطبع جسم واحد فان الجهتين بالطبع اي الفوق والسفل لا بد لهما من حد يعينهما
ويحدهما لان الجهة جسمانية غير منقسمة فيكون حدا واحدا لا يقسم بنفسه بل بغيره
فيكون ذلك الغير يعينه ويحده ولما كانت الجهة ذات وضع يكون بالضرورة وضع
في ذلك الحد ولا يجوز ان يكون وضعها فيه خلاء لامتناع وجوده ولا فيما يشابهه
بان يكون بعض حدوده المفروضة فيه جهة وبعضها جهة اخرى مقابلة لها لعدم الولاية
بعض ذلك الحد وبان يكون جهة وبعضها جهة اخرى مخالفة لها بالطبع فتعين ان يكون
بشيء مختلف خارج عما يشابهه وذلك الشيء لا يمكن ان يكون جسما او جسمانية لوجوب كونه
ذا وضع وعلى التقديرين لا بد من الجسم ويجب ان يكون الحد للجهتين جسما واحدا
اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض بل بهما جسمان متباينان فالوضع بعد الغرب
بهما دون البعد فان كلا واحد من الجسمين لا يتحدد به الا القرب منه ولا يتحدد
البعد عنه فاذا لا يتحدد الجهتان بكل منهما والحد يجب ان يتحدد جهتين معا وان
تعدد ولم يحط احدهما بالاخر يكون وضع المحاط في التحديد عشوائيا وافضاء التحديد
بالعرض اذ المحيط وحده كاف في تحديد الجهتين اذ يتحدد القرب بمحيطه والبعد
بمركزه والذي سواه بعد عن محيط فتعين ان يكون الحد للجهتين جسما واحدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)